

## المواطن العراقي وحقوق الانسان

### نسرین العمیدي

#### شبكة النساء العراقيات

منذ اكثر من اربعة عقود والانسان العراقي (المرأة والرجل) مثقل بأداء ما عليه من واجبات ولايحصل على ماله من حقوق سواء التي فرضها الدين او الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق، وبعد عام 2003 كنا نامل ان يكون الاهتمام بتلبية حاجات الانسان العراقي وصون كرامته والاعتراف بحقوقه هو الاساس، لأنه اصبح هو مصدر السلطة وهو من يعطي التفويض والشرعية للمسؤول لإدارة شؤون البلاد.

ورغم مرور ثمان سنوات مايزال الانسان العراقي يعاني من انتهاك حقوقه وعدم تلبية احتياجاته بالرغم من تضمين الدستور العراقي للعديد من الحقوق والاشارة الى كفالة الدولة بالالتزام واحترام هذه الحقوق وتحقيها، فهناك ما يقارب من (7) مليون عراقي هم تحت مستوى خط الفقر فقد بلغت نسبة الفقر في العراق 23% بشكل عام وحيانا تصل في بعض المحافظات الى اكثر من 60% (هذا ماجاء في استراتيجية التخفيف من الفقر عام 2009 التي اقرتها الحكومة العراقية ومجلس النواب العراقي)، كما ان التفاوت الكبير في الاجور والرواتب بين المسؤولين والمواطنين وانتشار البطالة وسوء الخدمات (الصحة،التعليم، الطاقة، السكن، والغذاء)، وتقشي الفساد المالي والاداري، وافلات المفسدين من المساءلة والعقاب، بالاضافة الى وضع القيود التي كفلها الدستور والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان (الاعلان العالمي - العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية )، وتعرض المواطنين للاعتقال والتعذيب من قبل الجهات الامنية والمسؤولين خلال ممارسة حقوقهم في التعبير عن رأيهم من خلال التجمع والتظاهر السلمي،

اما المرأة العراقية فهي تعاني الامرين من انتهاك الحقوق. فتارة تنتهك حقوقها بسبب العادات والتقاليد، واثر التفسيرات الخاطئة للدين، وتارة اخرى بسبب التشريعات والقوانين والانظمة والتعليمات، التي نتج عنها ارتفاع معدلات البطالة والامية لدى النساء مقارنة بالرجال. بالاضافة الى تزايد حالات الطلاق والقتل تحت ذريعة ما يسمى بجرائم الشرف والعنف الاسري وزواج القاصرات والزواج المؤقت، واهمال الارامل بالرغم من وجود شبكة الحماية الاجتماعية ومؤسسة رعاية المرأة لكنها لاتلبي احتياجات المرأة.

كل هذا أدى الى تغيير المنظومة القيمية والاخلاقية عند الانسان العراقي، وان تسود قيم ومفاهيم التمرد والعنف التي تؤثر بشكل مباشر على السلم الاهلي والتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، وتباطؤ عملية التطور والتنمية، وبناء الدولة العراقية الحديثة.

لذا ولكل ما تقدم نقترح على ممثلي الشعب مايلي:

1. وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لحقوق الانسان والاستفادة من التوصيات التي قدمها شركاء العراق الدوليون الى دولة رئيس الوزراء في شهر شباط من العام الحالي (كتاب ملخص اوضاع العراق) .
2. الاسراع بسن القوانين التي نص عليها الدستور ضمن الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية (الضمان الاجتماعي والصحي ووتتظيم الاجور وغيرها )
3. مراجعة التشريعات الوطنية النافذة ومواءمتها مع الاتفاقيات الدولية، والاخذ بتنفيذ التوصيات التي صدرت عن مجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة على اثر تقديم العراق لتقريره الدوري الشامل، ومدى التزام العراق باتفاقيات حقوق الانسان. علما ان الحكومة العراقية قد وافقت على تنفيذ 135 توصية.
4. الزام الحكومة العراقية باحترام وتحقيق وحماية الحريات والحقوق المدنية مع مراقبة فعالة من البرلمان، وضرورة الاسراع بسن قانون يكفل حرية الصحافة والاعلام وحق الوصول للمعلومات.
5. احترام استقلالية القضاء في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها للعدالة.
6. تشكيل المفوضية العليا لحقوق الانسان بعيدا عن المحاصصة واعتماد اسس الكفاءة والنزاهة والحيادية .
7. سن تشريعات وطنية تعزيز اليات الحماية الدستورية وتجعل الهيئات والمؤسسات الحكومية خاضعة للمساءلة عن انتهاكات حقوق الانسان.
8. تطوير قدرات المسؤولين الحكوميين ورفع مستوى الوعي لديهم في مجال حقوق الانسان، وخاصة في قطاع العدالة والشرطة وقوات الامن، واجراء اصلاحات مؤسسية وقانونية لضمان التعامل مع المواطنين بمهنية بعيدا عن اساليب العنف والرشوة.

9. اصدار تشريعات تحافظ على الهوية العراقية من خلال ضمان حق التنوع الديني والاثني وحماية خصوصياتهم الاجتماعية والثقافية والدينية.
  10. تقليص الفجوة الكبيرة في الرواتب والاجور بين المسؤولين والمواطنين والتركيز على حقوق المواطنين وتلبية احتياجاتهم واعتماد مبدأ المواطنة.
  11. الابتعاد عن المحاصصة والطائفية في التعيين والترقيات في المناصب العليا وفق معايير الكفاءة والخبرة والنزاهة.
  12. تمكين المرأة لممارسة دورها في عملية التنمية وزيادة مشاركتها بأدارة البلاد.
  13. رسم السياسات والاستراتيجيات للنهوض بواقع المرأة وبناء قدراتها، وازالة العراقيل التي تحول دون ذلك.
  14. تطبيق مفهوم النوع الاجتماعي وادماجه في الخطط والسياسات الاقتصادية.
  15. تعديل التشريعات التي تركز ثقافة التمييز ضد المرأة، التي تحول دون مشاركتها في الحياة العامة.
  16. سن قانون يجرم العنف الاسري.
  17. الغاء المادة 41 من الدستور العراقي، التي تتعلق بالأحوال الشخصية من أجل تقادي تكريس الطائفية التي تغذي الارهاب والاحتراب وتغرس الكراهية وتفتت وحدة النسيج الاجتماعي لمجتمعنا.
  18. بناء شراكة حقيقية مع منظمات المجتمع المدني والاستفادة من الخبرات المتوفرة لديها وفي مختلف المجالات والالتزام بتطبيق قانون المنظمات غير الحكومية من دون وضع القيود والعراقيل .
  19. وضع برنامج حكومي واضح ومحدد ضمن فترة زمنية ومراحل للتنفيذ، ووضع حلول قابلة للتطبيق لكل الازمات التي يعاني منها المواطن العراقي.
-